مراجعة كتاب

محمود حداد(*)

الحكم الإلهي الأميركي: خطر وسياسة الدين المتشدد والنفط واقتراض المال في القرن الحادي والعشرين(**)

أولاً: علاقة الدين بالسياسة

كتب ستانلي سلون، الأستاذ الأميركي الزائر في كلية ميدلبوري، مقالاً عن الدين والسياسة وحقائق الرئيس بوش في صحيفة هيرالد تريبيون في نهاية شهر أيار مايو الماضي قال فيه:

على الرغم من الحصار المضروب حول الرئيس بوش نتيجة استطلاعات الرأي العام التي تشير إلى تناقص التأييد له والتحديات الداخلية والخارجية: فإن الرجل احتفظ بإيمانه المطلق وقناعته بسلامة تصرفاته. ففي خطاب له في كاليفورنيا الشهر الماضي قال الرئيس بوش إنني أستند في كثير من قراراتي السياسية إلى بعض الأشياء التي أظنها حقيقية. القناعة الأولى، أنني أؤمن بوجود الإله الكلي القدرة... وثانياً، إن إحدى أكبر هبات وعطايا الرب القدير لبني البشر رغبة كل نفس إنسانية في أن تكون حرة . إن هذا الموقف سيزيد من انزعاج كثيرين من أصدقاء الولايات المتحدة، الذين سيتأكدون من أن كثيراً من القرارات الخاطئة التي يتخذها الرئيس، تسببت بها تلك الأفكار الإيمانية. إن الانزعاج المذكور سيكون سببه اقتناع الرئيس الذي لا يتزعزع، أنه ينفذ إرادة الله ، وبذلك لن يستطيع القيام بأي مبادرات عندما تكون هناك حاجة شديدة إليها لأن إرادة الرب لم تقتض ذلك!

لقد اعتاد الأوروبيون الاستغراب والانزعاج من طرائق الرؤساء الأميركيين في إدخال العناية الإلهية من أجل دعم سياسات الولايات المتحدة. فالرئيس بوش لم يخترع ذلك، لكنه استخدم الأمر بأساليب أكثر وضوحاً واقتناعاً من كل الرؤساء السابقين. وقد عبّر عن تلك المخاوف الأوروبية خبير السياسة الخارجية الفرنسي، فرانسوا هايسبورغ، الذي قال:

الإشارات التوراتية في السياسة، وقسمة العالم إلى معسكر للخير وآخر للشر، أمور لا نستطيع فهمها. وأنا أشعر أحياناً حين أسمع الرئيس بوش أننا لا ننتمي إلى الحضارة نفسها !

يعني ذلك أنه بخلاف التجربة الأميركية، حيث الكنيسة كانت إلى جانب الحرية، فإن التجربة الأوروبية تظهر أن الكنيسة لم تكن إلى جانب الديمقراطية، بل تسببت في نزاعات بقدر ما كانت أداة للسلام. وهكذا، تأسست أوروبا الحديثة على أفكار تنوير القرن الثامن عشر الذي وضع العقل ومنتوجاته في الصدارة وهمّش الكنيسة ودفاعاتها الميتافيزيقية.

ولا ينكر أحد من الأوروبيين أن الإيمان الديني المبني على الانفتاح قد أورث قيماً للتسامح يشترك فيها الأوروبيون والأميركيون. ثم إن حرية العبادة ضمن ديانة يختارها الإنسان بكل اقتناع صارت

(*) رئيس دائرة التاريخ في جامعة البلمند، لبنان.

(**) Kevin Phillips, *American Theocracy: The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the 21st Century* (New York: Viking, 2006).

أساساً للتماسك والتضامن في مجتمعاتنا. بيد أن أوروبيين كُثُراً لاحظوا في السنوات الأخيرة تشابهاً شديداً بين الأصولية الإنجيلية الثائرة وبين الأصولية الراديكالية الإسلامية. وقد قالت لي صديقة أوروبية حديثاً: «في أوروبا تشهد قيمنا الأساسية تحدياً من جانب المهاجرين والقادمين الجدد. أما في الولايات المتحدة فإن الثائرين على التأسيس الليبرالي والديمقراطي هم مجموعات من الفئات الرئيسية في الشعب الأميركي». وهذا الأمر يثير مخاوف أكبر!

ثانياً: المأزق الأميركي بين الدين والنفط والدَين

يصلح هذا الجزء من مقال سلون مقدمة لكتاب كيفن فيليبس عن **الحكم الإلهي الأميركي المعاصر**، لكن من الخطأ التصور أن الكتاب يتحدث عن المزج الأميركي للسياسة والدين معاً وحسب. فهو يعلمنا في عنوانه الفرعي أنه مهتم أيضاً بأخطار وسياسة النفط واقتراض المال من الخارج، إلى جانب الموضوع الأساسي في تصرفات أميركا في القرن الحادي والعشرين. لذلك، فالكتاب مقسم إلى ثلاثة أقسام هي النفط والدين والمال أو المديونية المالية.

١ - النفط

في ما يتعلق بالنفط يعطينا الكتاب فكرة واضحة عن زيادة اعتماد الولايات المتحدة على استيراد النفط من الخارج.

أ - زيادة الاستهلاك

استوردت الولايات المتحدة في السبعينات نحو ثلث حاجاتها الكلية في حين تبلغ هذه النسبة ٦٠ في المئة اليوم، وهي مستمرة في الارتفاع. ولم تحاول الإدارة بصورة جدية تشجيع الأميركيين على التوفير في استهلاك النفط والطاقة عموماً. ويعتقد فيليبس أن سياسة الرئيس بوش الابن حول الطاقة هي نموذج صارخ لفشل أميركا في مواجهة أصعب تحدياتها. ومع أن الولايات المتحدة نجحت في تقليص نسبة استخدام النفط كجزء من الناتج القومي الإجمالي خلال العقود الثلاثة الماضية، فهي لا تزال أكبر مستهلك لهذه المادة إذ يبلغ استهلاكها ربع مجموع الإنتاج العالمي من النفط. كما أنها تمتلك ٤٠ في المئة من مجموع السيارات العاملة في العالم في حين أن عدد سكانها لا يتجاوز الـ ٥ في المئة من سكان الكرة الأرضية. وبسبب تراجع الاحتياطيات النفطية في العالم وفي أميركا بخاصة، فإن المؤلف يتوقع أن يصل سعر البرميل الخام إلى أكثر من ١٠٠ دولار في السنوات القليلة المقبلة.

ب- العامل النفطي في إضعاف الولايات المتحدة

يرى فيليبس أن عدم جعل الإدارة الأميركية التوفير في استهلاك الطاقة أمراً رئيسياً، إنما هو نابع من علاقتها الوثيقة بشركات النفط التي تفضل الاستثمار في عمليات استكشاف جديدة بدلاً من خفض استخدام النفط. كما أنه مرتبط بشركات صناعة السيارات التي تحارب أية قوانين تسعى لإجبارها على زيادة فاعلية الوقود المستخدم في سياراتها. لماذا يعطي المؤلف هذه الأهمية للنفط ولزيادة اعتماد أميركا على هذا المورد الذي يأتيها معظمه من الخارج؟ لأنه يعتقد أنه أحد العوامل الرئيسية التي ستفسر، إلى جانب عامل زيادة المديونية المالية العامة، وسيطرة الأيديولوجية الدينية المحافظة، أُفولَ القوة الإمبراطورية الأميركية. وهو في هذا التحليل، أو في الجانب الاقتصادي منه تحديداً، يسير على خطى الأستاذ الأميركي المعروف بول كنيدي الذي كتب قبل عقدين من الزمن كتابه الشهير **صعود وسقوط القوى العظمى**، الذي حلل فيه دور العوامل الاقتصادية في تحديد حظوظ الدول الكبرى والمصاعب التي تواجهها إذا ما قامت بتوسيع نطاق سيطرتها بصورة أبعد من إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية.

٢- ارتفاع نسبة الدَين

هنا يجدر بنا الانتقال مباشرة إلى اهتمام المؤلف بمسألة ارتفاع الدَين الخاص والدَين العام في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة خلال العقدين الماضيين. وقد بدأ التسارع في هذا المضمار في أثناء ولاية الرئيس رونالد ريغن حين أخذت الحكومة الفيدرالية والمستهلكون وسالكو المنازل ورجال

الأعمال يقترضون بنسبة تفوق نسبة نمو مداخيلهم. وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون استطاعت تحقيق فائض في الميزانية الفيدرالية في نهاية التسعينات، فإن زيادة الاقتراض في القطاع الخاص ظل على وتيرة نموه السابقة. أما الآن، فقد وصل مستوى الدين الأميركي إلى أعلى نقطة له منذ قرن تقريباً، وهو يبلغ الآن ثلاثة أضعاف الناتج القومي السنوي المحلي (للمقابلة بلبنان، لم تصل هذه النسبة بعد إلى ضعفي الناتج القومي السنوي المحلي).

أ- أبعاد أزمة المديونية الخارجية

يتخوف المؤلف من احتمال حدوث ركود، ولو غير رئيسي، في الاقتصاد الأميركي، لأن المستهلكين مديونون بشدة للبنوك، الأمر الذي سيجعلهم عاجزين عن تسديد أجزاء صغيرة من هذه الديون، الأمر الذي سيساهم في خلق أزمة نقدية ويُعرض المؤسسات التمويلية التي موّلت القروض في الأساس إلى أخطار كبيرة واحتمال الانهيار. في الوقت نفسه تعتمد الحكومة الفيدرالية على نحو متصاعد على الحكومات الأجنبية، كالصين مثلاً، لشراء السندات المالية التي تصدرها، لأن الحكومة الأميركية لا تدخر ما يكفي من المال لشراء ديونها نفسها. ومع أن هذه الحكومات، كالصين، ترغب في شراء الديون الأميركية لأن الدولار يبقى العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم، فإن تغيّر هذا الوضع وبدء الحكومات غير الأميركية ببيع الديون الأميركية (عن خلال بيع السندات)، إذا ما طالبت البلدان المصدرة للنفط مثلاً دفع قيمة صادراتها باليورو الأوروبي أو الين الياباني، أو إذا ما قررت الصين تنويع احتياطاتها النقدية الهائلة، سيؤدي ذلك إلى زيادة الفائدة على الدولار من جهة، وإلى انخفاض قيمته من جهة ثانية، وهما أمران سيزيدان بدورهما من حدة التضخم بسبب ارتفاع قيمة المستوردات.

ب- تفشي الفساد وعلاقته بالدَين

إن ما هو أهم بالنسبة إلى مؤلف الكتاب هو النسب العالية جداً التي أصبحت تجنيها البنوك ومؤسسات التمويل. فهي تحصل مجتمعة اليوم على كمية من الدخل تفوق تلك التي تحققها مجموع الصناعات الأميركية، الأمر الذي أعطى مؤسسات التمويل قدرة فائقة على ممارسة التأثير في السياسيين وفي الصحافة والتلفزيون. وخلال العقود القليلة الماضية انتهجت الحكومة الفيدرالية سياسة إضعاف الوسائل التي تحارب المضاربات، وكذلك تلك التي تضع حداً لتضارب المصالح العامة والخاصة، الأمر الذي زوّد المؤسسات المالية المذكورة قدرة أكبر على زيادة نفوذها ورفع المديونية كذلك. وهذا قد يفسر موجة الفساد والسرقة التي شهدتها شركات أميركية عملاقة، مثل أنرون و ورلد كوم، والكثير من شركات أسهم الاستثمارات، وهي كلها نتيجة تخلي الحكومة عن دورها الرقابي الذي شجعه الكثير من السياسيين، سواء من الحزب الجمهوري أم في الديمقراطي وكذلك رئيس لجنة الاحتياطي الفيدرالي السابق، آلن غرينسبان.

٣- دور الدين في تراجع النفوذ الأميركي

ما يربط بين نموذج فشل سياسة أميركا النفطية وبين نموذج إضعاف مركزها المالي داخلياً وعالمياً، بحسب الكتاب الذي بين أيدينا، هو أيديولوجية المحافظين الجدد وانتشار المسيحية الأصولية. وإذا كان كيفن فيليبس لا يقول ذلك بصورة مباشرة، فهو يوحي به بصورة غير مباشرة. وهو يتحدث عنه كأحد أسباب تراجع دور أميركا العالمي وتراجع ثقافتها في الوقت الذي زاد فيه تدخلها السياسي والعسكري في الخارج.

أ- توسع ظاهرة الأصولية المسيحية

يعتقد المؤلف أن زيادة دور الأصولية البروتستانتية جاء على حساب الكنائس المعتدلة. فقد خسرت هذه الأخيرة، طبقاً لحساباته، بين نصف مليون ومليوني عضو لكل من هذه الكنائس الأربع أو الخمس، بينما زادت الكنائس المتطرفة مثل الكنيسة المعمدانية الجنوبية ٦ ملايين عضو وطائفة المورمون ٣،٣ ملايين عضو والتجمعات الخمسية (Pentecostal) مليوني عضو وزادت كذلك كنيسة الرب في ولاية تنيسي نحو ٦٠٠ ألف عضو.

ويعتقد فيليبس أن واحداً من كل أربعة أميركيين ينتمون اليوم إلى كنائس تصف نفسها بأنها إنجيلية

أو ما شابه ذلك. وهو رقم لا يتضمن الأعداد المتزايدة من المورمون وأعضاء المذاهب الأصولية الأخرى. كما لا يتضمن الإحصاء نفسه اتجاهاً مماثلاً بين الكاثوليك.

وتشير هذه الأرقام، إن صحّت، إلى انتشار الإيمان بالحقيقة الحرفية لما ورد في الكتاب المقدس. ويقول المؤلف إن الكثير من الدراسات تكشف عن أن معجزة شق البحر الأحمر أمام اليهود الآتين من مصر حصلت تماماً مثلما تصفها التوراة. كما أن ٧٠ في المئة من الإنجيليين الأميركيين يعتقدون أن العالم سينتهي في هرمجدون في أثناء معركة هائلة بين المسيح والمسيح الدجال، في حين لا يعتقد ذلك ٣٠ في المئة من باقي المنتمين إلى المذهب البروتستانتي.

ب- ارتباط الدين بالسياسة الأميركية

ما يعطي أهمية لافتة للنظر لهذا التحول الديني في أميركا هو ارتباطه بالسياسة. فمعظم الولايات التي تعطي أصواتها للحزب الجمهوري المحافظ تحتوي على نسب عالية من المقيمين الإنجيليين. ومن الصحيح أيضاً أن الدعم الرئيسي للرئيس جورج بوش الابن يأتي من أصوات الإنجيليين بوجه خاص، ومن أصوات المسيحيين الممارسين بوجه عام. ومن بين الأميركيين الذين يذهبون إلى الكنيسة أكثر من مرة أسبوعياً، فإن نحو ٧٠ في المئة قالوا إنهم سيصوتون لبوش قبل انتخابات ٢٠٠٤ في حين انخفضت النسبة إلى ٤٠ في المئة لدى الذين يذهبون إلى الكنيسة بضع مرات في السنة. ويعتقد فيليبس أن الحزب الجمهوري قد تحول إلى أول حزب ديني أميركي وهو ينزع نحو سياسات تعكس توجهات دينية متطرفة وتضع الإيمان الديني فوق العقلانية وتدعو إلى تعاون وثيق بين الكنيسة والدولة ولديها عقلية غزو صليبي. وفي هذا الجو الديني الجديد يعتقد المؤلف أن هناك استعداداً قائماً للدخول في الحرب وإرساء دعائم ظلامية أميركية معاكسة لتطور حركة التنوير التي قامت في أوروبا ثم انتقلت إلى أميركا. ومن بين الأمثلة التي يتوقف عندها المؤلف بوصفها حرباً على العقل هي الدعوة لتدريس قصة الخلق الواردة في الكتاب المقدس كحقيقة علمية ورفض نظرية النشوء والارتقاء الداروينية تماماً،

فضلاً عن رفض القيام بأبحاث حول الخلايا الإنسانية ورفض القبول بما توصل إليه العلم الحديث حول تزايد حرارة الأرض ...الخ.

ج – الدين والسياسة الخارجية الأميركية

إذا تصفحنا الكتاب بدقة بدت لنا أمور ذات صلة بالسياسة الخارجية البريطانية والأميركية في علاقتها بالعرب وبقضية فلسطين على وجه الخصوص. فلويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في فترة الحرب العالمية الأولى، يذكر في مذكراته أنه نشأ في مدرسة تعلم فيها عن تاريخ اليهود أكثر بكثير مما تعلم عن تاريخ إنكلترا نفسها: وخلال مسار الحرب أطلق على بلاده تسمية فاعل الخير وهي التي كانت في أوج نشاطها الاستعماري في آسيا وأفريقيا: وكان يحلو له مناقشة ودراسة أسماء وأماكن في الأراضي المقدسة في فلسطين لتأثره، بطبيعة الحال، بالتوراة: وقد وفر دعماً أساسياً للوطن القومي اليهودي في فلسطين تحت الرعاية البريطانية بعد الحرب ولاحتلال بريطانيا تلك البلاد في نهاية عام ١٩١٧.

من ناحية أخرى، يشير فيليبس إلى أن توفير الدعم الدائم لإسرائيل هو جزء من أيديولوجية المحافظين الجدد والإنجيليين الأصوليين في الولايات المتحدة. وكانت هذه البصمة الدينية القوية في السياسة الخارجية الأميركية قد أتت من صفوف هذه الفئات من البروتستانت، وبخاصة مذهب الإنجيليين الخمسينيين (Pentecostal Evangelical) الذين آمن الكثير منهم بقرب اندلاع معركة هرمجدون، إضافة إلى أقلية أصغر من الكاثوليك الذين يشاركونهم التفكير نفسه، أي بين ٢٥ و٣٠ في المئة من المواطنين الأميركيين و٥٠ إلى ٦٠ في المئة من التحالف المؤيد للرئيس بوش الابن. وقد أدّى هذا، في أحد جوانبه، إلى الالتزام بجعل السياسة الأميركية ذات تصور إنجيلي للعالم. وبرز ذلك في إحصاءات الرأي عام ٢٠٠٤ ليعطي شكلاً واضحاً للتفاعل بين الدين والسياسة الخارجية. فالمحافظون المسيحيون والأصوليون البروتستانت كانوا إلى جانب الحرب الأميركية على العراق وأفغانستان مستعدين للذهاب إلى أبعد من ذلك إذا دعت الضرورة.

ثالثاً: نظرة نقدية لدور الدين في السياسة الأميركية

هنا يكمن الاختلاف مع الكاتب، على أساس أن السبب الرئيسي للحرب على العراق لم يكن بالضرورة الأيديولوجية الأصولية البروتستانتية بقدر ما كان رغبة أميركا في تأكيد وجودها بعدما تلقت ضربة موجعة بسبب هجمات ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١، التي جعلتها تبدو أقل قدرة على الدفاع عن نفسها أمام هجمات انتحارية لمجموعة صغيرة من المتشددين الإسلاميين. فكانت الحرب محاولة تصحيح صورة أميركا في العالم وإعادة الصورة إلى الأصل القائم على فرضية أنها القوة الأقوى التي لا يمكن قهرها ومن الجنون التفكير في مواجهتها(١).

أما بالنسبة إلى السياسة الاقتصادية الأميركية إن كان الأمر يتعلق بزيادة الاعتماد على النفط المستورد أو زيادة المديونية فهذه سمات ربما تكون قد زادت في أثناء حكم الجمهوريين إلا أنها لم تكن غائبة تماماً في أثناء حكم الديمقراطيين الليبراليين. وبالتالي، فإن الأزمة في هذين المجالين هي أزمة بنيوية في الاقتصاد الأميركي ولا يمكن ربطها كلياً بأيديولوجية معينة واحدة.

وفي ما يتعلق بنزوع هذه الأيديولوجية إلى الحرب الخارجية، فإن التاريخ، ولو الآني، أخذ يسخر من اتجاهاتها هذه. فالحرب على العراق التي اعتقد الكثيرون أنها ستكون مجرد نزهة أميركية على ضفاف دجلة والفرات تحولت بعد ثلاث سنوات من شنها إلى أحد أهم الأسباب في تراجع شعبية الرئيس الأميركي وشعبية الحزب الجمهوري. فلم يكن أحد يحسب أنها ستتحول إلى حرب استنزاف بين أقوى قوة عالمية وبين بلد صغير نسبياً لا يملك أي تحالف مع قوة خارجية ذات شأن وإن كان يحارب بتكتيكات غير مألوفة سابقاً.

ولعل أيديولوجية المحافظين الجدد والأصوليين البروتستانت نفسها قد بدأت تتلقى هجمات أيديولوجية مضادة يمثل كتاب كيفن فيليبس أحد نماذجه، كما يمثل كتاب الصحافي الأميركي جيم واليس، **سياسة الله: لماذا يخطئ اليمين الأميركي ولماذا لا يصيب اليسار**(٢)، نموذجاً آخر له.

يبقى أن نسأل إلى أين ستتجه أميركا مستقبلاً؟ ربما لا تكون سياسة العزلة المزيدة من قطاع لا بأس به من الأميركيين خياراً واقعياً في ظل الوضع العالمي الحالي، ولكن من الممكن التصور أن الاحتكار الأميركي للسياسة العالمية يلفظ أنفاسه الأخيرة وإننا في سبيلنا نحو سياسة أكثر توازناً بين عدة مراكز قوى عالمية.

ولا ندري بالطبع إذا كانت الولايات المتحدة ستغير مسارها الحالي ومتى ستفعل ذلك إذا وعت أن سياستها التي تصفها بـ الإلهية هي في واقع الأمر وحشية مقنعة . ولكن من المؤكد أن تصرفات واشنطن في العقود القليلة الماضية أضرت بقوتها الخشنة وقوتها الناعمة – على حد قول المفكر السياسي الأميركي جوزيف ناي. وقد تكون هذه القوة الناعمة المتمثلة بالقيم الأميركية ونمط الحياة الأميركي الجذاب لدى العديد من شعوب العالم قد تلقى ضربة مؤلمة جداً أكثر من القوة الخشنة. فصورة الولايات المتحدة الكونية اليوم تختلف إلى حد بعيد عن صورتها قبل انهيار الاتحاد السوفياتي واندفاعها إلى استغلال ذلك الانهيار بصورة أخذت تخيف العالم بدلاً من أن تطمئنه إلى أن انتصارها كان كافياً بحد ذاته إلى تأكيد هويتها ومُثلها. فالصور التي خرجت من سجني غوانتانامو وأبو غريب تختلف كثيراً عن صورة العائلة الأميركية السعيدة في مسلسلات التلفزيون التي كان يعجب بها الملايين في العالم. وإذا ما استمرت هذه الحال، فإن الانهيار السوفياتي يبشر – ويا للمفارقة – بتراجع أميركي كذلك وبتزايد ما يسمى الحروب الصغيرة أو الحروب الإقليمية في أرجاء كثيرة من المعمورة. والنظام العالمي الجديد الذي كنا ننتظر بدأ فعلاً يتحول إلى فوضى عالمية جديدة تتحدث كثيراً عن المثل العليا إلا أنها لا تمارس سوى أدنى الغرائز الساعية وراء القوة والسيطرة دون حساب. ◇

(١) *Helald Tribune*, 19/5/2006, p. 8.

(٢) Jim Wallis, *God's Politics: Why the American Right Gets it Wrong and the Left Doesn't Get it* (San Francisco: Harper, 2005).